

## المقدمة العامة:

تشكل القرارات الاستثمارية جزءا من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة هذه القرارات وتحليلها والعمل على ترشيدها سبيل في إنجاح التنمية ذاتها. ولأن إقامة المشاريع الاقتصادية أمر لا تتوقف آثاره على مستوى المستثمر فقط، بل تتعدى لتشمل أجزاء الاقتصاد الوطني، ولهذا فإن كفاءة المشروع الاقتصادي تقاس بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وزيادة الطاقة الإنتاجية، وحسن استخدام الموارد المتاحة، ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وتحقيق القيمة المضافة.

وبما أن المشروع الاستثماري هو اقتراح لتخصيص قدر من الموارد تستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة أو زيادتها إن كانت قائمة، وانطلاقا من منظور أن الموارد الاقتصادية نادرة نسبيا ولها استخدامات متعددة، وجب الاختيار وهذا يعنى التضحية من منظور تكلفة الفرصة البديلة، وهذا الاختيار يمثل البديل الأمثل الذي يحقق أقصى عائد للمشروع.

ونظرا لتنوع الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية وقصور مواردها الذاتية على إشباع تلك الاحتياجات، يعتبر الائتمان والقروض المصرفية من المصادر الهامة في تمويل تلك المشروعات، ويعزى للبنوك الدور الرئيسي لذلك، فهي تتحمل مسؤولية كبرى عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال تقييمها للمشروعات والمفاضلة بينها، أخذا في الاعتبار استخدام مواردها المتاحة بكفاءة لتحقيق أكبر عدد ممكن من الأهداف التي تسعى إليها.

وتساهم البنوك التجارية اليوم في تمويل تلك المشروعات من خلال منح قروض متوسطة وطويلة الأجل بعد أن كانت حكرا على بنوك متخصصة، ولأن البنك يعمل على حماية مصلحة المودعين ويسعى في نفس الوقت لتحقيق الأرباح فهو حريص على حسن إدارة تلك الموارد، فلا يتخذ قرار بتمويل المشروع ومنح القروض إلا بعد القيام بدراسات تتعلق بعمليات التنبؤ واستقراء المستقبل وتحليل عوائد وتكاليف المشروع المقترح، وهذا ما يعرف بدراسات الجدوى (les études de faisabilité)، والتي تمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يستند عليها لإثبات ربحية المشروع وجدارته الائتمانية، ووفقا لها يتم اتخاذ قرار تمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة. فهي تعد نوعا من التخطيط والتقدير المستقبلي يحدد بشكل عام أبعاد المشروع من كافة نواحيه منذ بداية كونه فكرة حتى يحقق العائد المرجو منه.

وتتزايد أهمية هذه الأداة مع تزايد مجال المنافسة الإقليمية والعالمية، مما يستوجب الاهتمام أكثر بهذه الدراسات وتعميقها لتحسين قرارات الاستثمار وجذب مصادر التمويل الوطنية والأجنبية.

كما تساهم أيضا في تخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فهي بمثابة صمام أمان من الدخول في أنشطة استثمارية لا عائد من وراءها، ومن ثم توفر درجة معينة من اليقين وحسن استخدام الموارد.

مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية لهذا البحث في الأسئلة التالية :

- كيف تساهم دراسات الجدوى في اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل وهذا في ظل درجة معينة من المخاطرة وعدم التأكد؟.
- ما مدى اطمئنان البنك لسلامة الافتراضات التي قامت عليها تلك الدراسة من طرف صاحب المشروع؟.
- هل القيام بمثل هذه الدراسات للمشروع بشكل شامل ودقيق يعوض الضمانات التي يطلبها البنك عند منحه للقروض؟

### فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة المطروحة، يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقا للدراسة وهي كما يلي:

- 1- إن إعداد هذه الدراسات بشكل شامل ودقيق مغطية كل الجوانب السوقية والفنية والمالية والإدارية للمشروع، وإجراء الاختبارات المناسبة لتحليل مدى سلامة المشروع موضوع الدراسة يساعد على اتخاذ القرار السليم.
- 2- ترتبط فعالية المشروع الاستثماري بسلامة اختيار وتطبيق معايير التقييم، مما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من اختيار المشروع على المستويين الخاص والعام.
- 3- يعمل البنك على تقييم وإعادة النظر في دراسة الجدوى المقدمة إليه من طرف صاحب المشروع التي ينجم عنها ملاحظات لها تأثير على قرار البنك بشأن التمويل.
- 4- إن القيام بدراسات الجدوى لاتخاذ قرار تمويل المشروع يشكل أحد الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه، لكنه لا يعوض طلب الضمانات المتعلقة بالقرض .

### أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فيما يشكله قرر الاستثمار والتمويل للمشروعات الاقتصادية من آثار هامة على مسار التنمية الاقتصادية، وضرورة خضوع مثل هذه القرارات إلى دراسات معمقة تعرف بدراسات الجدوى والتي تلعب دورا مهما في ترشيد هذه القرارات وضمان حسن استخدام الموارد النادرة، وتشكل هذه الدراسات أحد المقومات الأساسية لتنفيذ مشروعات ناجحة تخدم أهداف التنمية، كما أن سلامة القرار الائتماني هي من سلامة تلك الدراسات ومدى دقتها وشموليبتها.

## أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن دور دراسات الجدوى وتفعيلها في اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل للمشروعات الاستثمارية، والتعرف على الأسس والمعايير التي تركز عليها عملية تقييم المشروعات ومدى تطبيقها بشكل سليم، والكشف عن كيفية تعامل البنك مع هذه الدراسات المقدمة إليه بغرض الحصول على التمويل الاستثماري.

## مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى عدة اعتبارات موضوعية منها وذاتية، حيث تتمثل المبررات الموضوعية في الآتي :

- 1- تماشيا مع الإصلاحات الراهنة والتي تتضمن تشجيع الاستثمار، وخلق مناخ اقتصادي ملائم لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تحقق أكبر نفع صافي للمجتمع من خلال تقييم واختيار المشروعات القادرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
  - 2- تعتبر دراسات الجدوى أداة لتجنب الاقتصاد من تحمل الخسائر وضياع الموارد، فهي تكشف لنا عن المعايير التي يتم على أساسها تقييم وتمويل المشروعات، وتزداد أهمية هذه الدراسات مع انتشار المنافسة وزيادة حدتها من خلال إزالة القيود المفروضة على المعاملات الاقتصادية.
- أما المبررات الذاتية فهي كما يلي:

- 1- الرغبة والميل الشخصي في دراسة المواضيع ذات الطابع المالي والمناسبة للتخصص الذي أدرسه.
- 2- الإحساس بأهمية الموضوع، وضرورة الأخذ بمنهجية البحث العلمي لحل الإشكالات التي تواجهنا.
- 3- إمكانية مواصلة البحث في الموضوع.

## المنهج المستخدم :

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وتحليل أبعاد المشكلة والإجابة على الأسئلة المطروحة، واختبار صحة الفرضيات الموضوعية، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، مع الاستعانة بدراسة حالة قصد اختبار بعض الجوانب النظرية الخاصة بدراسة الجدوى ومعايير التقييم، وهذا من خلال دراسة مشروعين استثماريين صناعيين، تم وضع دراستيهما على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA) بورقلة بغرض الحصول على قرض استثماري.

المشروع الأول : ويتعلق بإنشاء مصنع لإنتاج الحليب بمنطقة حاسي بن عبد الله بولاية ورقلة.  
المشروع الثاني: ويمثل توسع في نشاط مؤسسة قائمة متواجدة بالمنطقة الصناعية بولاية ورقلة، وذلك عن طريق إنشاء مشروع وحدة لتحويل المواد البلاستيكية (UTPS).

على ضوء الإشكالية المطروحة، و الفرضيات المتبناة، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي:

### الفصل الأول : الإطار العام لدراسة الجدوى

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- مفاهيم أساسية حول المشروعات الاستثمارية: ونتناول فيها تحديد مفهوم المشروع وعناصره والمراحل التي يمر بها، وبيان أهدافه.
- التعريف بدراسة الجدوى وأهميتها: تحديد ماهية دراسة الجدوى، أهميتها، متطلبات وأساسيات دراسة الجدوى.
- تصنيفات دراسة الجدوى ومجالاتها التطبيقية.
- مراحل تحليل جدوى المشروع.

### الفصل الثاني: دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الاستثماري

وفيه سنتطرق إلى:

- دراسة الجدوى التسويقية.
  - دراسة الجدوى الفنية والهندسية.
  - دراسة الجدوى التمويلية.
- ### الفصل الثالث: تقييم وتمويل المشروعات الاستثمارية على ضوء نتائج دراسة الجدوى.

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية.
- معايير التقييم في ظل ظروف التأكد.
- معايير التقييم في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.
- التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الاستثمارية.
- اتخاذ قرار التمويل المصرفي في ضوء تقييم المشروعات.

### الفصل الرابع: (فصل تطبيقي).

- وسنتطرق فيه إلى دراسة حالة لمشروعين استثماريين صناعيين، تم وضع الدراسة الخاصة بكل مشروع على مستوى البنك الوطني الجزائري (BNA) بورقلة.
- المشروع الأول: مصنع لإنتاج الحليب.
  - المشروع الثاني: وحدة لتحويل المواد البلاستيكية (UTPS).

## الخاتمة:

ونورد فيها أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث وكذا أهم التوصيات، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد أردنا فتح باب البحث فيه من جديد لإثراء جوانبه، وإقرار ضرورة الأخذ بالمنهجية العلمية في إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات خاصة مع التحولات والتغيرات التي يشهدها المحيط الإقليمي والدولي.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، وأن يكون إسهاما في إثراء المكتبة الجامعية.